E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٣
Issue 73

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٣
Apr. - May.- Jun. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
م.د محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الكرد الفيليون إشكالية المواطنة والجنسية في ضوء القانونين العراقي والدولي د. عبد الحسين شعبان	1_ 23
2	المعالجات الفكرية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	24_44
3	وظيفة الدولة العازلة في مناطق التنافس ودورها في تطور الصراعات أ.م.د سلمان علي حسين م.د ساهرة حسن كريدي	45_62
4	المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003) .. الأبعاد والتداعيات الأمنية م.د حيدر قحطان سعدون	63_82
5	مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنموذجا أ.د. محمد دحام كردي	83_ 106
6	تأثير المحكمة الاتّحادية العليا في صنع السياسات العامّة للنظام السياسيّ الأمريكيّ م.د. سامر ناهض خضير	107_131
7	الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها م.د. نسرين علي داودي	132 _165
8	العراق وعقدة السوار الجغرافي : مقاربة آدم توز "الأزمة المتعددة" منطلقاً أ.د علي حسين حميد م. د فراس عباس هاشم	166_180
9	السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون(الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً) م. م: وليد جرجيس إسعيد	181_ 197
10	النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية: آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة عبيد الحليمي	198_216
11	أزمة الغاز العالمية 2022: الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي أ. ساره احمد المهندي	217_ 238
12	"المدلول السياسي لأزمة النفايات" دراسة مقارنة بين تونس ولبنان مهى بوهلال عبيد	239_254
13	الازمة الروسية الاكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية د. فؤاد جدو	255_ 281

14	الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر د.محمد الأمين بن عودة	282 _ 299
15	الجزائر وروسيا.. انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة الدكتورة عمّارة عمروس	300 _ 320
16	الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003 أ.م.د. ريبوار كريم محمود	321_342
17	Concentrating the Spheres of Containment and Prevention in National Security Strategy (Utilizing Tenors and Model-Buliding in Iraq) Prof Dr. Ali Faris Hameed	343 _ 351
18	New Methods of Conflicts Resolution :Incentives and Disincentives for managing Conflict By Dr. Hussein A. Al Battawi	352_361
19	دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أسماء جاسم الحمد هاني عمر البسوس	362_391
20	الأمن القومي العربي وإستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات) أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	392_422
21	مراجعة مقال د.ماجد حميد خضير	423 _ 427
22	مراجعة مقال م.د احمد حسين والي	428_436

المعالجات الفكرية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 [∇]

Intellectual treatments to reform the democratic experience in Iraq

أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي [*] Assistant Professor : Dr.Tariq A. ALzubidi

ملخص البحث .

يخطا من يظن ان الديمقراطية صندوق انتخابي فحسب بل هي منظومة متكاملة من المستلزمات (حقوق و حريات و تعددية وتداول سلمي للسلطة و سيادة القانون و غيرها)، و التي يفترض ان تكون متواجدة لغرض تحقيق الهدف و الغاية من وجودها ، ذهاب المواطن للمشاركة في الانتخابات هي الخطوة الاولى و ليست الاخيرة في دوره في العملية الديمقراطية ، فلا يمكن ان ينتهي دور الناخب بمجرد اختيار من يمثله في البرلمان ، بل هناك ضرورة ليشارك المواطن في جميع مفاصل العملية السياسية حتى بعد انتهاء العملية الانتخابية ، و بقاء الديمقراطية شكلاً دون مضمون تفرغها من محتوها .

الديمقراطية في العراق تجربة بحاجة الى مزيداً من المعالجات منها ذات طابع فكري و اخرى ذات طابع اصلاحي مؤسساتي و دستوري، ومن اهم التحديات التي تواجها هو التحول من مراحلها الاولية (التوافقية) الى المراحل الدائمة (الرسوخ الديمقراطي) ، وهذا التحول ليس يسيراً في ظل الصراعات و الاختلافات بين الكتل السياسية ، فضلا عن غياب الرغبة الشعبية في دعم هكذا دعوات اصلاحية كون الذهنية المكوناتية هي التي تهيمن على المشهد السياسي الحالي مع غياب شبه تام الى الهوية الوطنية القائمة على اساس المواطنة العراقية.

الكلمات المفتاحية : (الديمقراطية الشكلية – الرسوخ الديمقراطي – توسيع المشاركة – حسن الاختيار الانتخابي – المواطنة العراقية) .

Abstract

Those who think that democracy is only an electoral fund, but rather it is an integrated system of requirements that are supposed to be present for the purpose of achieving the goal and purpose of its existence, the citizen's going to participate in the elections is the first step and not the last in his role in the democratic process, the role of the voter cannot end As soon as someone is chosen to represent him in Parliament, there is even a necessity for the citizen to participate in all aspects of the political process even after the end of the electoral process, and for democracy to remain a form without content that empties it of its content.

[∇] تاريخ التقديم : 2023/5/9 تاريخ القبول: 2023/6/9 تاريخ النشر: 2023/6/31

[*] كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد . tarek.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Democracy in Iraq is an experience that needs more treatments, some of which are of an intellectual nature and others of an institutional and constitutional reform nature. The conflicts and differences between the political blocs remained, as well as the absence of the popular desire to support such calls for reform, since the component mentality is the one that dominates the current political scene with the almost complete absence of a national identity based on Iraqi citizenship.

Keywords: (formal democracy - democratic consolidation - broadening participation - good electoral choice - Iraqi citizenship)

المقدمة :

مثلت الديمقراطية في الوقت الحاضر فرصة مهمة للدول العربية للتخلص من الانظمة الاستبدادية الجاثمة على صدور شعوبها منذ امد بعيد ، و لأسباب عديدة بعضها ذو طابع قبلي اجتماعي و اخرى ذو طابع ديني و اخرى ذو طابع سياسي ، و لسنا بصدد متابعة اسباب الاستبداد بالرغم من اهميتها لكننا بصدد متابعة التحول الديمقراطي في بعض البلدان العربية و الاسلامية و في العراق على نحو الخصوص .

و اختلفت طرق التحول الديمقراطي من بلد لأخر فالبعض كانت نتيجة ثورات شعبية كما حدث في ما يطلق عليه "ثورات الربيع العربي " ، و دول اخرى نتيجة التدخل العسكري الخارجي مثلما حدث في العراق ، و بغض النظر عن اسباب طرق التحول بدأت بعض البلدان تتلمس الديمقراطية بصورتها التمثيلية من خلال وجود برلمانات تمثل ناخبيهم ، صحيح هي خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح لكن الرغبة المنشودة في الوقت الحاضر تذهب الى ضرورة تحقيق الديمقراطية التي تؤدي الى الاستقرار السياسي و الاقتصادي وصولاً الى تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي .

اهمية البحث: اهمية البحث ترتبط بكون الديمقراطية التمثيلية لا تلبي الطموحات الشعبية في معظم البلدان العربية و الاسلامية ، فالناخب ينتهي دوره بمجرد وضع صوته في صندوق الانتخاب ، لذلك هناك رغبة لمشاركة المواطنين في توجيه السلطة السياسية و المساهمة في رسم السياسات العامة للدولة ، بمعنى ان هناك ضرورة للبحث في هكذا نوع من انواع الديمقراطية و اعطائها اهمية تتناسب مع دورها في رسم حاضر و مستقبل الانظمة السياسية القائمة.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان طبيعة الديمقراطية القائمة في العراق و مدى امكانية مشاركة المواطنين في صنع و تنفيذ القرارات السياسية المهمة من خلال ايجاد اهم المستلزمات الضرورية التي يمكن الاستناد عليها في تفعيل الديمقراطية و التحول الى مرحلة الرسوخ الديمقراطي .

اشكالية البحث : تدور اشكالية البحث حول تساؤل جوهري يتعلق بتطبيقات الديمقراطية عند معظم الشعوب العربية بعدها صندوق انتخابي فحسب ، و دائما ما يتم التركيز على و جود النصوص الدستورية و القانونية التي تشير الى الديمقراطية دون الاهتمام بالتطبيقات الاجرائية لها ؟ لذلك يتمخض عن هذا السؤال المركزي تساؤلات متعددة لعل من ابرزها :

1- هل تم تطبيق الديمقراطية في العراق بشكل يتوافق مع السياقات الديمقراطية الصحيحة المعتمدة في الدول الديمقراطية التي سبقت تجربتنا لاسيما في الدول الغربية ؟

2- ما هي ابرز التحديات السياسية و المجتمعية التي توجه التجربة الديمقراطية في العراق ؟ و هل يمكن وضع معالجات حقيقية بصددها ؟

3- هل يمكن اصلاح التجربة الديمقراطية فكرياً و دستورياً و مؤسساتياً ؟ و هل تتوفر مقومات اصلاحها ؟ .

فرضية البحث : انطلقت الدراسة من فرضية مفادها (ان تجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 شهدت نقوص واضح و لم تكن بالمستوى المطلوب و المرغوب و تم اقتصارها على الانتخابات فقط ، فالديمقراطية تحتاج مشاركة سياسية واسعة و تمثيل حقيقي للناخب ، و فضلا عن ضرورة وجود بيئة امنه مستقرة خالية من السلاح و العنف ، و اصلاح هذه التجربة ليست مستحيلة ولكنها ليست سهلة ، كون الاصلاح لا يقتصر على الجانب المؤسساتي و الدستوري ، بل هناك حاجة الى معالجات فكرية سياسية للتحول من الديمقراطية الشكلية الى الديمقراطية الحقيقية) .

منهجية البحث :

ونظراً لشمولية الموضوع واتساعه فقد تم الاعتماد على اكثر من منهج ، فقد اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي، وكذلك تم الاستعانة بالمدخل التحليلي لدراسة ومتابعة أبرز كتابات المفكرين و الباحثين حول الديمقراطية و اثرها في تعزيز العلاقة بين الحاكم و المحكوم من خلال ابراز عدد من القضايا المهمة ، وتحليل آرائهم وتصوراتهم، كما لم تغفل الدراسة أهمية المدخل المقارن ومحاولة اللجوء إليه كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك.

و لغرض التحقق من صحة الفرضية قسمت الدراسة الى اربعة محاور ، يتناول المحور الاول التجربة الديمقراطية في العراق و جدلية التشاركية و التوافقية ، اما المحور الثاني فيتناول التحديات السياسية لترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق ، اما المحور الثالث فسوف يركز على التحديات المجتمعية لترسيخ التجربة

الديمقراطية في العراق ، اما المحور الرابع فسوف يخصص لمتابعة ابرز المعالجات الفكرية المقترحة لتعزيز التجربة الديمقراطية في العراق .

أولاً _التجربة الديمقراطية في العراق و جدلية التشاركية والتوافقية

الديمقراطية في ابسط صورها هي حكم الشعب او الحكم بواسطة الشعب[1] ، و لكن الديمقراطية سواء كانت فكرة او ممارسة لا يمكن عدها وصفة جاهزة ، او نموذج يمكن نقله بشكل حرفي من بلد لآخر بل يجب ان تكون الديمقراطية " خيارنا الذي نصنعه بأيدينا بدلا من ان تكون خياراً مفروضا علينا " على حد تعبير احد الباحثين[2] فالديمقراطية تتميز بكونها اسلوب مرن يمكن ان تأخذ اشكالاً متعددة مما يجعلها تستوعب الواقع المحلي لكل مجتمع بحسب طبيعة الظروف [3] ، بمعنى انها صيرورة سياسية – اجتماعية –ثقافية ، فالديمقراطية تجربة تراكمية تؤسس و ترعى و تؤسس و تتطور مع مرور الزمن [4] ، بمعنى لكي تتوافر الديمقراطية لابد من توافر مستلزماتها و اشتراطاتها بكل ابعادها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية [5] ، و يعد حماية الحقوق و حرية الرأي و سيادة القانون و التداول السلمي للسلطة و التعددية و غيرها امثلة على تلك المستلزمات المنشودة .

تعد الديمقراطية بغض النظر عن انواعها (مباشرة او شبة مباشرة او نيابية) [6] ، مطلب و رغبة شعبية تطمح لها كل المجتمعات البشرية المتحضرة حيث تحظى فكرة الديمقراطية بشعبية عالمية و اخذت تشكل اهم القيم و المبادئ الاساسية العالمية [7] ، حيث ان معظم الانظمة السياسية تحاول ان تدعي ان لها اسهاماً معيناً

---

[1] خليل احمد خليل ، معجم المصطلحات السياسية و الدبلوماسية ، الطبعة الاولى ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، 1999 ، ص92 .

[2] علي عباس مراد ، الدواعي و المشكلات المستجدة للديمقراطية في عصر العولمة ، مجلة العلوم السياسية ، السنة/ 17 ، العدد/33 ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، تموز ، 2006 ، ص240.

[3] ياسر خالد بركات ، ظاهرة التحول الديمقراطي في البلدان النامية ، اهميتها و ابعادها مع اشارة الى تجربة العراق ، مجلة الاسلام و الديمقراطية ، السنة/3 ، العدد/15 ، تصدر عن منظمة الاسلام و الديمقراطية ، بغداد ، 2006 ، ص 111 .

[4] هادي مشعان ربيع ، دراسات في الديمقراطية و حقوق الانسان ، الطبعة الاولى ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2016 ، ص7 .

[5] عبد الجبار احمد عبد الله ، العراق و محنة الديمقراطية ، (دراسات سياسية راهنة) ، الطبعة الاولى ، مطبعة الطباع ، بغداد ، 2013 ، ص 195 .

[6] شمران حمادي ، النظم السياسية ، الطبعة الثانية ، شركة الطبع و النشر الاهلية ، بغداد ، 1970 ، ص74.

[7] عبد الجبار احمد ، منى جلال عواد ، الديمقراطية و الامن الانساني ، مجلة العلوم السياسية ، السنة /22 ، العدد/46 ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، تموز ،2013 ، ص83 .

في مضمار الديمقراطية [1] و هناك شبة اجماع في الانظمة العربية و الاسلامية على ضرورتها واخذت تؤيد حتى من أولئك الذين لا يؤمن بجدية نتائجها [2] ، و في ظل التطورات المعاصرة اخذت الديمقراطية اشكالا متطورة (توافقية – تشاركية) ، بحسب تطور الانظمة السياسية ، و لكل منها إيجابياته و سلبياته ، فهناك فرقاً كبير بين مفهوم الديمقراطية بمضمونه و الممارسة العملية على ارض الواقع[3] ، وقد تعلق الامر بالديمقراطية التشاركية فهي تساهم في اشراك المواطنين بشكل اوسع من الديمقراطية التمثيلية التي تنهي دور الناخب بمجرد اختياره لممثليه .

بالرغم من اهمية الانتخابات في ايجاد من يمثل الناخبين و ينوب عنهم في اتخاذ بعض القرارات المصيرية ، لكن هذا لا يعني التخلي عن فكرة مشاركة المواطنين في رسم و صياغة في هذه القرارات ، حيث ان المشاركة السياسية هي الاساس الذي تقوم على الديمقراطية و نموها يتطلب اتاحة فرصة المشاركة السياسية امام مختلف فئات الشعب و طبقاته [4] ، حيث بالإمكان ان يكون للمواطنين دوراً فعالا و مؤثراً قبول ودعم اي قرار او رفضه ، من خلال وجودهم في الساحة السياسية على مستوى الشارع ، و في الساحة التنظيمية على مستوى مؤسسات المجتمع المدني .

الديمقراطية التشاركية لم تكن بديلا عن الديمقراطية التمثيلية بل هي بمثابة المعالج لكل خلل او قصور يرافق الثانية و بالتالي يتحقق نوع من التكامل[5] بين النوعين بما يخدم المواطن في اشراكه في رسم و تنفيذ السياسة العامة للدولة .

و قد يطرح تساؤل مهم يتعلق بصلب الموضوع ، كيف يمكن المواطن ان يكون له دور في الديمقراطية التشاركية ، بمعنى كيف يمكن التمييز عن الديمقراطية التمثيلة عن الديمقراطية التشاركية ؟ ، الاجابة فيها تفاصيل كثيرة ، لكن باختصار يمكن تحديد ابرز معالم الديمقراطية التشاركية كما ادناه :

1– مشاركة المواطن بحرية تامة في الانتخابات و الاستفتاءات دون اي تأثيرات .

---

[1] روبرت دال ، الديمقراطية و نقادها ، ترجمة نمير عباس مظفر ، مراجعة : د.فاروق منصور ، الطبعة الثانية ، توزيع المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، 2005 ، ص 12 .

[2] محمد عابد الجابري ، الديمقراطية و حقوق الانسان ، الطبعة الثالثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص ، ص 31–32.

[3] عامر حسن فياض ، المجتمع المدني و ديمقراطية التنمية ، انموذج المنطقة العربية ، مجلة العلوم السياسية ، السنة /18 ، العدد/35 ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، تموز 2007 ، ص 90 .

[4] هادي مشعان ربيع ، دراسات في الديمقراطية و حقوق الانسان ، مصدر سبق ذكره ، ص32 .

[5] امير سراج ، الديمقراطية التشاركية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولاي الطاهر – سعيدة ، كلية الحقوق و و العلوم السياسية ، 2019، ص4 .

2- مشاركة المواطن بحرية في المناقشات السياسية ، و حق ابداء الراي مهما كانت نتائجه مؤيدة او معارضة للنظام القائم .

3- سيادة احكام القانون على الجميع دون اي استثناءات .

4- حق المواطن بالاشتراك في عضوية الاحزاب و عضوية المنظمات و مؤسسات المجتمع المدني .

5- حق المواطن بالتظاهر و الاحتجاج .

و في نفس الاطار يتبادر الى الاذهان تساؤل عن علاقة الديمقراطية التشاركية و الديمقراطية التوافقية المطبقة بالعراق منذ 2003 لغاية الوقت الحاضر هل هي علاقة عكسية ام علاقة طردية ، و عند متابعة مضمون الديمقراطية التوافقية نجده عكس ما هو مطبق عملياً في العراق ، نظرياً هي علاقتها طردية و متوافقة مع الديمقراطية التشاركية ، و لكن تطبيقاتها في العراق اصابها سوء الفهم ، حيث ان الديمقراطية التوافقية تعمل على تحقيق التجانس الاجتماعي و الاجماع السياسي [1] ، وهما شروط اساسية لتحقيق الديمقراطية التشاركية .

و بعد التعرف على مضمون فكرة الديمقراطية التشاركية و دلالاتها العملية ، يتضح ان العراق في الوقت الحاضر يطبق الديمقراطية التوافقية و بالإمكان التحول نحو التشاركية كونه يمتلك مستلزماتها سياسياً و مجتمعياً لكن هناك تحديات اذا ما تم التغلب عليها بالإمكان تحقيق الديمقراطية التشاركية عملياً ، التحول من التوافقية الى التشاركية ليس هو العقبة الوحيدة امام التجربة الديمقراطية في العراق ، بل هناك تحديات سياسية تعيق عملية الترسيخ الديمقراطي في العراق مما يستوجب دراسته في المحور الثاني من هذا البحث .

ثانياً_ التحديات السياسية لترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق .

ترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق ممكن تحقيقها كون مستلزماتها السياسية متاحة ، ومن اهمها وجود الانتخابات الدورية التي تفتح المجال امام المواطن ان يبدي دوره في اختيار من يمثله ، و دوره في الاستفتاءات التي اقرت دستورياً* في بعض القضايا المصيرية لاسيما قضية تشكيل الاقاليم في العراق لغرض توسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات و الابتعاد عن المركزية و الشمولية .

---

[1] آرنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسني زينه ، الطبعة الاولى ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2006 ، ص11 .

* تمت الاشارة دستورياً الى حق اجراء الاستفتاء في مواضع عديدة في الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 ، للمزيد ينظر المواد (4-119-126-131-140-142-144).

ولكن التساؤل هنا يتعلق بمدى جدية الانتخابات و النظام الفيدرالي في العراق في تحقيق ترسيخ العملية الديمقراطية ، بمعنى هل تم تطبيق الانتخابات و النظام الفيدرالي بالشكل الذي يحقق مرحلة الرسوخ الديمقراطي ام ان هناك تحديات سياسية تمنع ذلك ؟ .

وعند متابعة اهم المستلزمات السياسية للتحول نحو الرسوخ الديمقراطي وجدنا انها نظرياً موجودة لكن عملياً غائبة و سبب الغياب يعود الى عدد من التحديات ممكن ان نذكر ابرزها :

1 : الانتخابات بين التنافس و الصراع .

من الناحية اللغوية الانتخاب يعني " الاختيار والانتقاء ، فانتخب الشئ أي اختاره ، ومنه النخبة من الناس لأنهم منتخبون من الناس منتقون " [1] ، و أما اصطلاحاً فهي تعني " اختيار الناخبين لشخص أو أكثر من عدد من المرشحين لتمثيلهم في حكم البلاد " [2] ، بمعنى اخر هي " طريقة يختار فيها المواطنون أو بعضهم من يرضون ويتوصل من خلالها لتحديد المستحق للولاية أو المهمة المنتخب فيها " [3] ، فالانتخاب هو الحق المشروع لكل شخص في المشاركة السياسية وحقه في اختيار من يمثله ومن يحكمه ، ويعتبر حق المشاركة السياسية من أهم الحقوق التي تتضمنها الأنظمة الديمقراطية في الوقت الحاضر ، و الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 قد اشار في المادة العشرون منه الى ان الانتخاب هو حق من حقوق المواطنين و لم تتم الاشارة الى سكنى الدار ، (للمواطنين ، رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة ، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح) [4] .

التساؤل الابرز هنا هل هناك علاقة بين الانتخاب و فكرة الرسوخ الديمقراطي ؟ ام ان الانتخاب بذاته يحقق الرسوخ الديمقراطي و الاستقرار السياسي المطلوب ؟ ، الاجابة عن هذا التساؤل يتطلب معرفة طبيعة الانتخابات و دوره في تحقيق الاستقرار ، هنا لابد من التأكيد ان من غير المنطقي اختزال النظام

---

[1] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد السابع ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت، (د.ت) ، ص752 .

[2] ماجد راغب الحلو ، الاستفتاء الشعبي بين الأنظمة الوضعية والشريعة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، 1980 ، ص103 .

[3] برهان غليون ، د. محمد سليم العوا ، النظام السياسي في الإسلام ، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت ، 2004 ، ص84 .

[4] الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 ، المادة 20 .

الديمقراطي بالانتخابات وحدها بالرغم من اهميتها ، بل لابد من توفر اشتراطات الانتخابات و التي تجعل منها انتخابات حقيقية غير صورية [1] .

فالانتخاب صحيح بدأت فكرة موحدة لكن تطبيقها على ارض الواقع اخذت أشكالا و صوراً مختلفة ، فالإساءات و الاخطاء لا تحسب على الفكرة بل على الممارسة ، لذلك فالانتخابات النزيهة و الشفافة تساهم في تفعيل مبدا التداول السلمي للسلطة و خلاف ذلك سيكون الانتخاب مجرد اجراء خالي من اي المحتوى ، لان الديمقراطية لا تعني مجرد انتخابات برلمانية او رئاسية بل ما ينبثق عنها من نظام متكامل الابعاد ليكون بديلاً ايجابياً عن ما سبقه من انظمة فردية او شمولية [2] .

النظام الديمقراطي بشكل عام هو ليس نظاماً شفافاً يعكس الارادة العامة للمواطنين بالضرورة ، بل في احياناً كثيرة يكون تعبيراً عن مصالح النخبة السياسية المدربة على اساليب الخطابة و المراوغة ، و توظيف الدوائر المالية و الاعلامية و التجارية اكثر من كونه تعبيراً عن ارادة الناخبين و تحقيق مصالحهم [3] ، و هذا الذي يجعل الديمقراطية و مؤشرات الرسوخ الديمقراطي ضرورة اساسية و ليست ثانوية .

عند متابعة تطبيق الانتخابات العراقية المعاصرة يتضح انه تم تشويه الفكرة عند التطبيق و تم تغيير غايتها من تحقيق رغبة الناخبين الى تحقيق رغبة المنتخبين ، بمعنى تحويل الديمقراطية من غايتها التشاركية و التمثيلية الى الغاية الاجرائية الشكلية ، و ممكن ان نذكر ابرز مواضع الخلل كما يلي :

أ. الانتخابات اقيمت على اسس دينية و قومية و طائفية ، بمعنى ان الناخب لم ينتخب من يمثله سياساً بل انتخب من يمثله دينياً او قومياً او طائفياً ، لذلك نجد ان الكتل التي تصدرت سابقاً لم تكن مدنية او مستقلة بل تقدمت كتل تمثلت على اساس القومية واخرى على اساس طائفي (سنية – شيعية) .

ب. قوانين الانتخابات المتعددة وضعت بهدف خدمة الكتل و الاحزاب السياسية المتنفذة اكثر من خدمة الفرد المرشح المستقل ، لذلك على القوى السياسية و الحزبية في العراق ضرورة ايجاد نظام انتخابي يحقق العدالة في اختيار السلطة التشريعية ، وهي احد المتطلبات الاساسية لترتيب صيغة المشاركة السياسية [4]،

---

[1] ديفيد بيتهام ، و كفن بويل ، مدخل الى الديمقراطية (الانتخابات الحرة العادلة) ، ترجمة : غريب عوض ، الطبعة الاولى ، فراديس للنشر و التوزيع ، مملكة البحرين ، 2007 ، ص5 .

[2] مهدية صالح حسن ، الديمقراطية و اعادة بناء المواطنة ، مجلة العلوم السياسية ، السنة /23 ، العدد/53 ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كانون الثاني ، 2017 ، ص53 .

[3] رفيق عبد السلام ، في العلمانية و الدين و الديمقراطية ، المفاهيم و السياقات ، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2008 ، ص 220 .

[4] حسنين توفيق ابراهيم ، عبد الجبار احمد عبد الله ، التحولات الديمقراطية في العراق ، القيود و الفرص ، مركز الخليج للابحاث ، دبي ، الامارات العربية المتحدة ، 2005 ، ص102 .

و ابرز مثال على ذلك حساب تحول الصوت الانتخابي سانت ليغو تقريبا المعتمد في اغلب القوانين الانتخابية التي صدرت باستثناء قانون الانتخابات[1] رقم 9 لسنة2020 .

ج. تحويل التنافس الانتخابي الى صراع انتخابي ، حيث تستعمل جميع الوسائل الشرعية و غير الشرعية لغرض تسقيط الاخر المنافس في الانتخابات ، في حين يفترض في الديمقراطية ان تكون هناك منافسة شريفة بين المرشحين [2] .

د. عدم توفير بيئة انتخابية امنه خالية من السلاح .

هـ. عدم توفير فرصة متكافئة لجميع المرشحين بالتساوي ، مثلا بعض من المرشحين يمتلك المال و اخر يمتلك السلطة و اخرين لا يمتلكون شيء لا مال و لا سلطة .

لذلك فمن خلال الانتخاب يستطيع المواطن ان تكون له مشاركة حقيقية فعلية في تحديد ما يجب ان تكون عليه مجالس المحافظات و عضوية مجلس النواب ، لكن مع الاسف ما يؤشر ان العراق منذ التغيير السياسي ما بعد 2003 و لغاية الوقت الحاضر يعيش حالة الصراع الانتخابي و ليس التنافس الذي يفترض ان يكون و يحقق طموحات المواطنين بشكل حقيقي و واقعي .

2_ الفيدرالية بين الدستور و الممارسة .

الفيدرالية يقصد بها " الاتحاد أو المعاهدة بين طرفين متميزين أو أكثر تجمع فيما بينهم روابط متينة لها القدرة على تحفيز الأطراف المعنية في الدخول في صيغة توافق مركب " [3] ، والفيدرالية في مدلولها العام ظاهرة تحرك الجماعات الإنسانية المميزة نحو المجتمع ، بحركة تفضي إلى التوفيق بين اتجاهين متناقضين بين الحرص على ذاتيتهما وبين السعي إلى تنظيم جماعي يشملهما [4]، أما من الناحية السياسية والقانونية فإنها تعني إنشاء أو إعادة تكوين نظام سياسي يسمح لممثلي مكونات المجتمع العرقية والدينية والطائفية بالمشاركة والحوار والتباحث بشان مصالحهم ومطامحهم والاقتسام الدستوري للصلاحيات وتوزيع الثروات الوطنية على أسس عادلة [5] .

---

[1] للمزيد ينظر المادة 15 الفقرة ثالثاً من قانون رقم 9 لسنة 2020 .

[2] جوزيف تي يسغل و مايكل ام ، لماذا تتفوق الديمقراطيات ، ترجمة : وسن عبد الرزاق الدليمي ، مجلة الاسلام و الديمقراطية ، السنة/2 ، العدد/9 ، تصدر عن منظمة الاسلام و الديمقراطية ، بغداد ، كانون الثاني ، 2005 ، ص 18 .

[3] قاسم الغريري ، الفيدرالية في العراق وما وراءها من أهداف ، مجلة الرائد ، العدد /12 ، تصدر عن مؤسسة الرائد الإعلامية ، بغداد ، ربيع الثاني ، 1427 هـ ، ص17 .

[4] د. سعدي كريم سلمان ، الفيدرالية والديمقراطية ، المجلة السياسية والدولية ، السنة/2 ، العدد/8 ، تصدر عن كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية ، 2008 ، ص133.

[5] د. عزيز جبر شيال ، النظام الفيدرالي والديمقراطية ، إدارة التعددية الاثنية والعرقية ، المجلة السياسية والدولية ، السنة/2 ، العدد/7 ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2007 ، ص2.

لذلك فالفيدرالية التي اقرها الدستور العراقي الدائم في موارد عديدة [1] تمثل اهم وسائل تحقيق التشاركية في الحكم لكن ما يؤشر من حيث الممارسة العملية فان السلطات رفضت لأكثر من مرة اي دعوة لإقامة اي اقليم لاسيما دعوات تحقيق اقليم البصرة و الانبار و الموصل و ديالى [2] بالرغم من ان الطلب دستوري ، وليس هذا فحسب بل الفيدرالية تساهم في تحقيق الديمقراطية التشاركية ، في حين ان العلاقة بين الفيدرالية و الديمقراطية علاقة متينة و حيوية ، حيث ان من يؤمن بالديمقراطية يشترط ان يكون مؤمناً فالفيدرالية و العكس صحيح [3] .

عند متابعة تطبيق النظام الفيدرالي في العراق الذي اقره الدستور و الذي يفترض ان يكون نافذاً ، يتضح انه تم تشويه الفكرة عند التطبيق و تم تغيير غايتها من تحقيق قدر اكبر من اللامركزية الادارية و السياسية الى منع اقامة أي اقليم و رفض الفكرة و جعل كل من ينادي بها هو ضد البلد و هدفه التقسيم ، و ممكن ان نذكر ابرز الملاحظات فيما يخص الفيدرالية العراقية كما يلي :

أ. بالرغم من ان الدستور العراقي سمح ان يكون في العراق اقاليم على غرار اقليم كردستان العراق ، لكن ما يلاحظ ان السلطات الاتحادية منذ 2003 و لغاية الان لم تسمح بإقامة أي اقليم ، ولم يتشكل أي اقليم فقط اقليم كردستان في شمال العراق .

ب. اقامة الاقاليم في العراق و تحقيق الرغبة الشعبية في تشكيلها يؤدي على توسيع دائرة المشاركة السياسية ، و بالتالي تحقيق الديمقراطية التشاركية ، حيث ان المواطن يكون له دوراً محلياً داخل الاقليم اضافة الى الدور الوطني في خارج الاقليم و داخل الوطن الواحد .

ج. اقامة الاقليم ليس بالضرورة ستكون على اسس مذهبية ، بل قد تكون اقليم على اساس جغرافي ، حيث ان معظم المحافظات تتشكل من تنوع ديني و قومي و مذهبي ، لذلك فالخوف من التقسيم غير مبرر كون ابرز الانظمة السياسية المتقدمة هي انظمة فيدرالية .

ومن هنا يبرز دور الفيدرالية كونها احدى اهم مرتكزات الديمقراطية التشاركية ، حيث ان تقسيم السلطة بين مستويين للحكومة (حكومة مركز – حكومة اقليم) ، يعطي للجماعات سيطرة اكبر على شؤونهم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية مع احساسهم بالاستقلال و الامان ، و هو ضمان لمنع الصراع و

---

[1] الدستور العراقي الدائم اشار في اكثر من مادة الى الفيدرالية ، الباب الخامس تحت عنوان سلطات الاقليم المواد (116 –117 – 118–119–120–121 –122) .

[2] قحطان احمد سليمان الحمداني ، الفيدرالية في العراق بين الدستور و التطبيق العملي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة /31 ، العدد /360 ، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط ، 2009 ، ص32 .

[3] عبد الجبار احمد عبد الله ، العراق و محنة الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص 25.

الانفصال[1] ، و لابد من التأكيد ان الاشارة الى الفيدرالية بعدها احدى ادوات الترسيخ الديمقراطي لا يعني الاقتصار عليها حصراً و لكن هذه الفكرة ممكن تكون مثال على افكار اخرى نحتاج الى ترسيخها في العراق .

ثالثاً_ التحديات المجتمعية لترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق .

بالرغم من اهمية المستلزمات السياسية و الدستورية الا انه من الخطأ التعويل على المعالجات السياسية فحسب و اهمال المعالجات المجتمعية ، حيث ان للمجتمع دور مهم لاسيما و انه العنصر الفاعل و الاداة التي من خلال يمكن تحقيق مرحلة الرسوخ الديمقراطي المنشودة ، فبدون دور المجتمع لا يمكن تحقيق اي هدف او طموح سياسي .

لذلك التساؤل هنا يتعلق بمدى الوعي الديمقراطي في العراق و ما هو دوره في تحقيق الرسوخ الديمقراطي ، و هل لمؤسسات المجتمع المدني دوراً واضحاً في رسم وتوجيه السياسات العامة في الدولة .

وعند متابعة اهم المستلزمات الاجتماعية لتعزيز الديمقراطية وجدنا انها نظرياً موجودة لكن عملياً غائبة و سبب الغياب يعود الى عدد من التحديات ممكن ان نذكر ابرزها :

1: ضعف الوعي الديمقراطي .

معوقات الانتخابات كثيرة و متداخلة ، ولكن ما نعتقد ان هناك اشكاليتان اذا ما حلت ستنعكس نتائج الانتخابات ايجاباً على الشعب العراقي و تصبح فاتحة خير و بداية صحيحة في تقويم العملية الانتخابية و بالتالي سوف يتم تقويم مجمل العملية السياسية كون الانتخاب عصب الانظمة الديمقراطية ، و الاشكاليتان هما (العزوف الانتخابي – ضعف الوعي الانتخابي) ، و جميع الاشكاليات الاخرى هي مرتبطة بهما ، بمعنى ان الحل يبدا من هنا وباقي الاشكاليات سوف تحل تلقائياً ، و عند حل هذه الاشكاليات تصبح الديمقراطية التشاركية متاحة و يسيرة .

و لبيان اضرار العزوف الانتخابي و الوعي الانتخابي نأخذ مثال اخر انتخابات سنة 2018 كانت النسبة المعلنة الرسمية هي 44.52%[1][2] ، بغض النظر عن صحتها حيث هناك مؤشرات تؤكد ان النسبة هي اقل بكثير ، و اذا افترضنا دقتها ، ففي ظل هذه النسبة و حتى وان افترضنا انها كانت انتخابات نزيه 100% ، لا يمكن تحقيق التغيير المنشود بهذه النسبة بالرغم من اهميتها لان وجودها افضل من غياب

[1] عقيلة عبد الحسين الدهان ، مفهوم الديمقراطية و تطبيقاتها في العراق ، الطبعة الاولى ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2013 ص143 .

[2] الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، تاريخ الاسترجاع يوم 2023/4/27 للمزيد ينظر الموقع https://ihec.iq

الانتخاب ، لكن هناك 55% من الناخبين غائبين عن دورهم في التغيير، فضلا عن ان الناخبين (44 %) لم يكن لديهم جميعاً الوعي الانتخابي الكافي للتمييز بين الناخبين ممكن تقريبا 30% انتخب على اساس الدين و القومية و المذهب بغض النظر عن الكفاءة ، فهل يمكن التعويل على نسبة 14% في التغيير ؟.

العزوف الانتخابي اسبابه كثيرة لكن غير مبررة ، فهناك من يعتقد ان غيابه يعمل على سحب الشرعية عن الانتخابات ، في حين ان الحقيقة عكس ذلك فالنتيجة حتى و ان كانت 20% تعتمد وتمضي و هذه النسبة ممكن الحصول عليها بسهولة بمجرد ان تقوم الاحزاب السياسية المتنفذة بتحريك جماهيرها و تشجيعها على الانتخاب .

جوهر الاشكالية هو ان اغلب الاراء حول الموضوع تتسم بالإحباط ولذلك الاجابات اغلبها ستكون (القضية منتهية – النتائج محسومة – مهما فعلت سوف يتم التزوير) ، هذه الاجابات هي السبب الرئيس في الفشل ، و السبب الرئيس الذي يساهم في تعبيد الطريق لكن من يريد ان يعبث ، حيث ان الاقبال على الانتخاب يقلل و جود اوراق انتخابية زائدة ممكن تستثمر سلباً ، الاقبال على الانتخاب يصعب التلاعب بالسجلات الانتخابية مثلا التوقيع بدل اخر او استعمال اسم اخر و غيرها ، ثم حتى وان افترضنا ان وسائل التزوير كثيرة متعددة ، سيكون هناك فرقاً كبير بين ان تكون عقبة امام طرق التزوير وبين ان تكون سبب في التزوير.

مما سبق يتضح ان الاشكاليات التي تتعلق بموضوع ضعف المشاركة و ضعف الوعي الانتخابي اهم التحديات المجتمعية للديمقراطية ، و عند متابعة الانتخابات التي جرت في العراق منذ 2003 اتضح ان المواطن العراق يعاني من عدم فهم لطبيعة الديمقراطية و بالتالي سمح هذا الضعف و الوعي المجتمعي في ان تتحول الديمقراطية من سمتها التشاركية الى سمة تمثيلة فقط ، و ممكن ان نذكر ابرز مواضع الخلل في التجربة الديمقراطية العراقية فيما يخص ضعف الوعي السياسي المجتمعي و هي كما يلي :

أ. الكثير من المواطنين انتخب على اساس الدين و القومية و الطائفة ولم ينتخب على اساس البرنامج الانتخابي .

ب. الكثير من المواطنين يجهلون واجبات النائب المنتخب تجاههم ، فالبعض يعتقد ان واجبه توفير وظائف او توفير بنى تحتية ، في حين ان النائب واجبه الاساس مراقبة و مساءلة الحكومة عند حدوث أي اخفاق .

ج. الكثير من المواطنين يعتقدون ان دورهم انتهى بعد انتخاب من يمثلهم ، في حين ان المواطن له الحق في التظاهر و الاحتجاج و له الدور ان يكون فاعلا في مؤسسات المجتمع المدني لكي يساهم في رسم و توجيه السياسة العامة للدولة .

2: ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني .

يعد وجود مؤسسات المجتمع المدني في اي بلد مؤشراً مهماً للتقدم و التنمية كونها تساهم مساهمة فاعلة في ان تكون حلقة وصل ايجابية بين المجتمع و السلطة ، بل هي من اهم مرتكزات الديمقراطية ، في العراق لم يكن لمؤسسات المجتمع المدني ما قبل 2003 اي وجود يذكر كون النظام السياسي السابق نظام استبدادي غير ديمقراطي ، لا يؤمن بوجودها بل يؤمن بفكرة الحزب الواحد ، و حتى وان وجدت مؤسسات فهي تابعة للنظام و ليس لها اي صفة من الاستقلالية [1] ، اما بعد التغيير السياسي ظهرت تلك المؤسسات بشكل لافت للنظر لكن دورها لم يكن بمستوى الطموح .

مؤسسات المجتمع المدني يفترض ينشئها الناس لتنظيم حياتهم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية[2]، فهي لسان حالهم و تدافع عن تطلعاتهم ، لذلك من خلال ممكن للمواطنين ان يمارسون اداورهم السياسية حتى بعد انتهاء الانتخابات من خلال ايصال مطالبهم كونها حلقة وصل بين السلطة و المجتمع ، و ممن ممارسة دور الضغط الشعبي من خلال تنظيم الاحتجاجات و التظاهرات و غيرها من الممارسات .

ان الديمقراطية لكي تنشا و تتجسد تحتاج الى وعاء حضاري و استعداد عقلي و مناخ ثقافي و اجتماعي يسوده احترام عقل الانسان و حريته و كرامته ، و الديمقراطية ايضا تقتضي تعزيز المشاركة السياسية في صنع القرار ، و ذلك لا يتم الا من خلال اعتماد اليات من اهمها استبدال التنظيمات التقليدية (قومية –عشائرية – عنصرية) ، بالتنظيمات العصرية (تنظيمات المجتمع المدني) [3] ، و المجتمع المدني هو اوسع بكثير من

[1] عبد الجبار احمد عبد الله ، العراق و محنة الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص 195 .

[2] محمد عابد الجابري ، الديمقراطية و حقوق الانسان ، مصدر سبق ذكره ، ص116 .

[3] امل هندي كاطع ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية و المواطنة و المجتمع المدني ، العراق انموذجاً ، في مجموعة باحثين ، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، الطبعة الاولى ، دار الضياء للطباعة و التصميم ، العراق ، النجف الاشرف ، 2009 ، ص43 .

المجتمع السياسي ، فهو يضم جميع المؤسسات التي يعبر الافراد من خلالها عن مصالحهم و قيمهم خارج عمل الحكومة و بشكل مميز عنها [1] .

لكن اكبر اشكالية تواجه مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة العربية هي الاستقلالية ، بمعنى ان من الصعب ايجاد مؤسسات للمجتمع المدني مستقلة عن ارادة السلطة [2] ، فالسلطات تعمل على احتواها و تقليل تأثيرها اقصى حد ممكن لكي لا تكون معارضة لسياساتها ، و بالتالي فان غياب او ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق يؤدي الى اضعاف المسار الديمقراطي و فتح المجال للطروحات الاحادية و يؤدي الى انهاء جوهر الديمقراطية [3] .

عند متابعة مؤسسات المجتمع المدني في العراق اتضح بشكل عام انها لم تكون فاعلة و مؤثرة بشكل يساهم في تحويل الديمقراطية من صفتها التمثيلية الى صفتها التشاركية ، و ممكن ان نذكر ابرز مواضع الخلل فيما يخص ضعف مؤسسات المجتمع كما يلي :

أ. عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني هي واجهة للأحزاب السياسية ، وبالتالي سوف تكون موجه و ليست مستقلة .

ب. ضعف الثقة بيمن المواطن و المؤسسات المجتمعية ، حيث ان هناك نظرة ريبة لكل مؤسسات المجتمع المدني و اتهامات توجه لهم من قبيل (العمالة للخارج – واجهات لجهات سياسية – تجسس لدول خارجية) ، حيث ان هذه الاتهامات في غالبية اذهان المواطنين و بالتالي سوف ستكون مؤسسات المجتمع المدني عنصر نفور بدل ان تكون عنصر جذب لكي تمارس دور الوسيط الايجابي بين السلطة و المجتمع .

ج. الكثير من المواطنين يجهلون الدور الحقيقي لمؤسسات المجتمع المدني ، و بالتالي يتم تعطيل اهم مرتكز من مرتكزات الديمقراطية التشاركية .

---

[1] فائز هشام البرازي ، لا الديمقراطية نعم للديمقراطية ، الطبعة الاولى ، دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، 2005 ، ص 224 .

[2] باقر سلمان النجار ، المجتمع المدني في الوطن العربي و اقع يحتاج الى اصلاح ، في مجموعة باحثين ، الدولة الوطنية المعاصرة ازمة الاندماج و التفكيك ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص 61 .

[3] عبد الجبار احمد عبد الله ، العراق و محنة الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص199 .

بالإضافة الى اهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية يوجد دور للمجال العام يمكن ايضا مساهمة ايجابية ، فالديمقراطية بدورها لا يمكن ان تترسخ دون وجود مجال عام ، وهو مجال لا يمكن ان يأخذ ابعاده الا عن طريق وجود طبقة وسطى فاعلة كونها صانعة الديمقراطية و الحداثة [1] .

رابعاً : المعالجات الفكرية المقترحة لتعزيز التجربة الديمقراطية في العراق.

للفكر السياسي اهمية كبيرة في تعزيز التجارب الديمقراطية منذ بداية تطبيقاتها في دولة المدينة و مروراً و بتطوراتها المتلاحقة ، لذلك هناك افكار سياسية متعددة تعمل من اجل تطوير الفكرة و ضمان تطبيقها وفق الغاية و الهدف التي انشأت من اجلها [2] .

بالرغم من ايجابيات التحول من الاستبداد الى الديمقراطية و لكن التحول بحد ذاته ليس معياراً للتطبيق دون تحقيق الرسوخ الديمقراطي المنشود الذي تطمح الى تحقيقه جميع المجتمعات و منها المجتمعات العربية و الاسلامية ، لذلك الكثير من كتب و نظر عن اخطاء التجربة الديمقراطية في العراق ليس لغرض الانتقاص بل النقد البناء الذي ساهم في تقويم التجربة الديمقراطية المنشودة .

لابد من التأكيد ان اغلب المعالجات يمكن اقتراحها نتيجة قراءة التجربة التي مرت بها الديمقراطية خلال ما يقارب من عشرين عام في العراق و ما مرت به هذه التجربة من اخفاقات حفزت الفكر لغرض اعطاء الحلول لعل من ابرزها :

1- **مقترح توسيع قاعدة المشاركة الانتخابية** .ضرورة عدم اقتصار الانتخابات على من ينتخب للسلطة التشريعية بل يفضل ان يكون للشعب دوراً في اختيار باقي السلطات التنفيذية و القضائية ، صحيح ان الدستور قد حدد طبيعة الانتخابات (انتخابات مجالس المحافظات و انتخابات السلطة التشريعية) ، و لكن هذا لا يمكن من التفكير بتوسيع دائرة التمثيل حتى اذا ما اضطر الامر الى تعديل الدستور ليحقق هذا المطلب ، فمثلا بالإمكان اجراءات الانتخاب رئيس الجمهورية [*] و رئيس مجلس السلطة القضائية و غيرها و حتى ادنى المناصب ، بمعنى توسيع دائرة اجراءات الانتخابات على مستوى اقل منصب

---

[1] عبد السلام ابراهيم بغدادي ، عبد العزيز عليوي العيساوي ، المجال العام ، اطار نظري مع اشارة الى التجربة العراقية ، الطبعة الاولى ، المكتبة القانونية ، بغداد ، 2009 ، ص96 .

[2] د.جعفر ال ياسين ، فلاسفة يونانيون من طاليس الى سقراط ، الطبعة الاولى ، دار البصائر ، بيروت ، 2012 ، ص ، ص 60-61.

[*] صحيح ان النظام في العراق برلماني و ليس رئاسي لذلك لا يمكن انتخاب المناصب بشكل مباشر و لكن بالامكان التحول الى نظام شبه رئاسي من خلال التوصيت على ملحق للدستور لطالما يتعذر تعديله بسبب الجمود الذي يتميز به الدستور كون شروط تعديله صعبة جدا .

تنفيذي ، على سبيل المثال بالإمكان اجراء الانتخابات لاختيار اي منصب مدير عام في الدولة عن طريق انتخاب الموظفين في تلك الدائرة على سبيل المثال لا الحصر .

2- **تعزيز الهوية العراقية** .جميع الدول تتغنى بهوياتها الوطنية ، لا ان بعض الدول تتشظى هوايتها الوطنية و تتغلب عليها الهوية الفرعية ، و بالذات في العراق هناك حاجة ملحة لتعزيز الهوية العراقية لأنها تساعد تشكل رؤية وطنية بعيدة عن التخندقات القومية و المذهبية ، صحيح ان المهمة ليست يسيرة ولكنها ليست مستحيلة ، و قد عمل الترويج لها كفكرة العديد من الكتاب و الباحثين و منهم الباحث (سليم مطر) ، في كتابه (الذات الجريحة) [1] .

3- **التحول من الديمقراطية التوافقية الى الديمقراطية التمثيلية وصولا الى التشاركية** .فكرة الديمقراطية من حيث الاساس هي قائمة على اساس تمثيلي ، اما الاساس التوافقي فهو مرحلة اولية لغرض تسوية الصراعات الموجودة في المجتمعات المتعددة غير المنسجمة ، و شرط التحول يحتاج الى رغبة قادة الكتل في حل الخلافات مع وجود المساندة الشعبية لذلك [2] ، و لذلك لابد من مغادرة الديمقراطية التوافقية و التحول الى الديمقراطية التمثيلية بعد الانتهاء من المرحلة المؤقتة و التمهيدية للتحول الديمقراطي في العراق [3] .

4- **استثمار مخرجات العملية الانتخابية و استقرارها** .واحدة من اهم اسباب تعثر العملية الديمقراطية هو تأخر اتفاق الكتل السياسية على تشكيل الحكومات بعد كل دورة انتخابية ، فلا توجد انتخابات واحدة جرت في العراق و تم تشكيل الحكومة بشكل سريع بل تتأخر اشهر متعددة ، بل تأخرت سنة تقريباً في اخر انتخابات جرت في العراق عام 2022 ، و هذا يعني ان مخرجات العلمية الانتخابية غير مستثمرة ، و ايجاد الحلول لها من اخلال دراسة الاسباب ، و من ابرزها (تفسير الكتلة الاكبر التي تتشكل بعد تشكيل الحكومة) و الثلث المعطل استناداً الى تفسير المحكمة الاتحادية للمادة (70) [4] ، و الحلول تكون اما بالتعديل الدستوري او هناك حل اخر يكون بإيجاد مواثيق سياسية توقع عليها الكتل السياسية لتكون رديفة لتفسيرات بعض مواد الدستور المختلف عليها .

---

(1) سليم مطر ، الذات الجريحة : اشكاليات الهوية في العراق و العالم العربي (الشرقمتوسطي) ، الطبعة الرابعة ، دار الكلمة الحرة ، بيروت ، 2008 ، ص 493.

(2) د.خميس حزام والي البدري ، البنى السياسية و الدستورية في العراق بعد عام 2003 : رؤية سياسية تحليلية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد / 58 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كانون الاول ، 2019 ، ص122 .

(3) د.جاسم محمد عبد الكريم ، الديمقراطية التوافقية في العراق الجديد ، مجلة العلوم السياسية ، العدد / 36 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كانون الثاني ، 2008 ، ص206 .

(4) الدستور العراقي لسنة 2005 ، ينظر المادة (76) و المادة (70) منه .

5- **تعزيز المشاركة في الانتخابات** .واحدة من اهم الاشكاليات التي رافقت العملية الانتخابية في العراق ضعف المشاركة في الانتخابات حيث النسبة في تناقص بعد ما كانت بحدود 76% منذ بداية 2005 ، بدانا نتحدث عن نسبة 43% ، مما يؤدي الى ضعف في التمثيل الانتخابي و هو مؤشر خطير [1] ، و لغرض المعالجة نحتاج الى تعزيز ثقة الناخب بالعملية الانتخابية و هي اجراءات تتعلق بالتثقيف و المتابعة و بالإمكان تثبيت نسبة معينة للمشاركة الانتخابية دون ذلك تعد الانتخابات غير مستوفية مما يتطلب اعادتها .

6- **حسن الاختيار الانتخابي** .عدد كبير من الناخبين عندما يذهب للانتخابات ليس لديه رؤية واضحة عن معايير الاختيار سوى القومية و الطائفة ، لذلك نحتاج الى اجراءات مهمة من قبل مفوضية الانتخابات لغرض التعريف بالمرشحين لغرض تعرف الناخب عليهم بشكل واضح ، و يجب ان ننتقل من فكرة الاختيار على اساس الدين و القومية و الطائفية الى الاختيار على اساس الكفاءة و المهنية و النزاهة ، لذلك الديمقراطية تحتاج الى مستوى عالي من الوعي السياسي لدى الافراد و الجماعات [2] .

7- **تصفير الخلافات السياسية و الازمات الداخلية** .لا توجد دولة في العالم تخلوا من الازمات و المشاكل ، و لكن في العراق هناك خصوصية لهذه الازمات انها تراكمية ، فمنذ عام 2003 بدأت الازمات تتوالى و تزداد مع كل دورة انتخابية ، بمعنى ان الخلافات و الازمات عام 2005 تختلف عنها في عام 2010 ، حيث الاخيرة اكثر شدة و اكثر تنوعاً ، و هكذا الحال كما يمر الوقت تزداد الازمات و هذا الحالة تؤثر سلباً على التجربة الديمقراطية و تعيق التحول الى مرحلة الرسوخ الديمقراطي ، اغلب هذا الازمات و الخلافات تتعلق بالكتل السياسية و اختلافها في رسم السياسية العامة للدولة ، و بالإمكان تحقيق حل الخلافات وجعلها الى ادنى مستوى ممكن عند توفر الرغبة السياسية و الدعم الشعبي .

8- **قبول الاخر و اعطاءه الحقوق** .فكرة قبول الاخر في الديمقراطية لا يكفي دون اعطاء حقوقه السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ، و يجب ان تكون طوعية و ليست قسرية ، لكن خلاف ذلك سوف يكون هناك شعور بالتمايز بين الفئات و المكونات مما يساعد على التفكك المجتمعي .

([1]) د.سيف حيدر الحسيني ، نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية و تأثيرها على شرعية العملية السياسية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، السنة/3 ، العدد/7 ، تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد ، 2022، ص402 .

([2]) د.رغد نصيف جاسم ، دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، العدد / 36 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كانون الثاني ، 2008 ، ص224 .

9-الامن المستدام بديلا للأمن الوقتي . الامن هدف يسعى له كل انسان منذ بداية الخليقة ، حيث ان الله تعالى منذ ان خلق الانسان اوجد فيه الحاجة الى الامن [1] ، و اصبح هاجس المجتمعات البشرية فالجميع يبحث عن الامن بغض النظر عن الكيفية (فرد – قبيلة – مجتمعات – دولة) [2] ، ويقصد بالأمن اصطلاحاً ، " توفير الشعور العام للأفراد و الجماعات بالاستقرار و الطمأنينة و ابعاد الخطر " [3] اما مفهوم الاستدامة فيقصد به " عملية مستمرة و متجددة و تحقق مستوى من التطور " [4] ، فالأمن المستدام هو الامن المستمر و المتجدد و يحقق مستوى من الاستقرار السياسي الذي يساعد في التحول نحو مرحلة الرسوخ الديمقراطي .

10- الحوار السياسي البناء بدل الجدال و المخاصمة .عادة ما نجد ان الحوارات التي تجري بين الاطراف السياسية في العراق عبارة عن جدل و تنتهي الى مخاصمة بالضرورة ، و لكن بالإمكان التحول في لغة الخطاب السياسي الى الحوار الفكري البناء و الذي يقصد به " تبادل الآراء و الافكار بأسلوب سلمي و هادئ يجري بين طرفين يسوق كل منهما من الحديث ما يراه ويقتنع به ، ويراجع الطرف الاخر في منطقه و فكره قاصداً تبيان الحقائق وتقريرها من وجهة نظره "[5] ، ويتطلب الحوار الفكري البناء سعة الافق و التسامح و الوعي بان الانسان من شانه ان يخطئ وليس معصوماً من الخطأ و بالتالي هناك نسبية في افكاره وقراراته [6] ، عند اذن سوف يتم تهيئة الارضية الملائمة لتحقيق الرسوخ الديمقراطي كونه يساهم في حل الكثير من الخلافات بطرق سلمية خالية من العنف بكل اشكاله.

الخاتمة و الاستنتاجات و المعالجات .

([1]) علي بن ابراهيم الحمد النملة ، الفكر بين العلم و السلطة من التصادم الى التعايش ، الطبعة الثانية ، مكتبة العبيكان للنشر ، الرياض ، 2007 ، ص53 .

([2]) عامر محسن سلمان العامري ، مفاهيم الامن : مقارنة بين الامن القومي و الامن الاقليمي و الامن الجماعي ، المجلة السياسية و الدولية ، السنة /3 ، العدد /11 ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، 2009 ، ص154 .

([3]) د.خليل احمد خليل ، معجم المصطلحات الاجتماعية ، الطبعة الاولى ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، 1995 ، ص72 .

([4]) د.فلاح جمال معروف العزاوي ، التنمية المستدامة و التخطيط المكاني ، الطبعة الاولى ، دار دجلة للنشر و التوزيع ، عمان / الاردن ، 2015 ، ص56 .

([5])عبد السلام احمد فيغو ، الحوار و دوره في ابعاد الصراع بين الحضارات ، مجلة المستقبل العربي ، السنة / الثلاثون ، العدد/ 347 ، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص68 .

([6]) محمود حمدي زقزوق ، الاسلام و قضايا الحوار ، ترجمة : مصطفى ماهر ، مطابع التجارية ، القاهرة ، 2002، ص156 .

مما سبق اتضح ان المشكلة الحقيقية في العراق ليست بالديمقراطية كفكرة او من حيث التقنين القانوني و الدستوري ولكن الاشكالية تكمن في الاليات الاجرائية التطبيقية ، فالحاجة الفعلية تتطلب تحويل الديمقراطية الى عمل ملموس على ارض الواقع ، و ابرز الطرق الفعالة هو من خلال خلق قاعدة شعبية مجتمعية فعالة تمارس ادوارها قبل و بعد الانتخابات ، و الرغبة الى ضرورة التحول الى الرسوخ الديمقراطي لا يعني ذلك الطعن بالانتخابات و نتائجها الحالية على العكس الطموح هو اصلاح ما هو موجود لبلوغ درجة من التقويم و لا ندعي المثالية بل مستوى مطلوب و مرغوب .

ان تحقيق مرحلة الرسوخ الديمقراطي لا تعتمد على الدستور و القوانين فحسب بل يعتمد على وعي المجتمع و دوره في فهم طبيعة الديمقراطية و غايتها ، لذلك الحلقة الاساس في انجاح التجربة هو المواطن الذي يمتلك خبرة و دراية عن حقوقه و واجباته بشكل تفصيلي ، و بالتالي ستكون الدساتير و القوانين التي تعزيز الديمقراطية التشاركية عوناً و سانداً لمساعدة المواطن في تحقيق رغابته و تطلعاته .

وقد توصلت الدراسة لعدد من الاستنتاجات لعل من ابرزها :

1- اصلاح التجربة الديمقراطية في العراق تحتاج الى اقتران ثلاث اهداف مع بعض تطور في الوعي المجتمعي و اصلاح مؤسساتي و اصلاح دستوري ، العقبة الاكبر تتعلق بالإصلاح الدستوري الذي يبدوا صعباً للغاية كون الاليات الدستورية للتعديل تفترض توافقية و اجماع مجتمعي و هو غير متحقق لا في الواقع الحالي و لا في المستقبل المنظور .

2- لا توجد عصى سحرية لتحقيق مرحلة الرسوخ الديمقراطي بل تحتاج الى عمل مشترك بين الحاكم و المحكوم لغرض بلورة رؤية واضحة لإدارة الشؤون العامة للدولة ادارة خالي من التفرد و الاقصاء تعمل وفق بناء شراكات حقيقية و ليست صورية بين المواطن و صاحب السلطة .

3- ترصين العملية الانتخابية و تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ، و فسح الحرية امام المجال العام ، كفيلة بتحقيق الرسوخ الديمقراطي في العراق ، خلاف ذلك ستبقى الديمقراطية الشكلية هي السائدة و ينتهي دور المواطن عملياً بعد انتهاء العملية الانتخابية .

4- ان فكرة الدفاع عن الديمقراطية و العمل على اصلاحها ليست بدعة او فكرة كمالية بل حاجة اساسية ، حيث من خلالها يستطيع المواطن ان يكون شريك اساسي و ليس ثانوي في صنع و اتخاذ القرار السياسي في الدولة ، بمعنى اخر اصبحت من اهم الوسائل الفعالة للتمكين السياسي للمواطن و استحصاله على حقوقه بشكل كامل في ظل الانظمة الديمقراطية المعاصرة .

5- الديمقراطية الحقيقية تساعد في تحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي ، و الذي تعاني منه اغلب الانظمة السياسية العربية ، حيث اصبح تحقيق الاستقرار من ضمن الاولويات و ادوات تحقيقه كثيرة من اهمها مشاركة المواطنين و اخذ آرائهم في القضايا السياسية و الاقتصادية المهمة ، وعدم تجاهل رغابتهم و تلبية طموحاتهم التي يسعون الى تحقيقها بطريقة توافقية ترضي جميع الاطراف ، اما الديمقراطية الشكلية فهي تساعد على ترسيخ الاستبداد بشكل يهيمن على النظام جهات او افراد و يتم استغلال الصندوق الانتخابي من اجل بقائهم في السلطة و هيمنتهم على مقدراتها بشكل دوري .

6- جميع المحاولات التي تحاول ان تعطي معالجات فكرية لغرض اصلاح التجربة الديمقراطية في العراق سوف تفشل حتماً دون تحقيق توافق الاحزاب و القوى السياسية العراقية و رغبتها في تحقيق الاصلاح ، و دون تحقيق فهم شعبي و دعم واضح لإجراء التعديلات المطلوبة .

وقد توصلت الدراسة لعدد من المعالجات التي قد تساهم في تحقيق الرسوخ الديمقراطي في العراق لعل من ابرزها :

1- ضرورة التثقيف بأهمية الديمقراطية الحقيقية و الكشف عن خطورة الديمقراطية الشكلية و التي سوف تتحول مع مرور الوقت الى استبداد لفئة او فرد على المشهد السياسي ، و لا توجد جهة محددة بالتثقيف بل الكل معني بذلك ، حكومة و افراد ، مؤسسات رسمية او غير رسمية ، اعلام و مؤسسات مجتمع مدني و غيرها .

2- ضرورة اعادة مجالس المحافظات التي الغتها حكومات سابقة و صوت البرلمان على انهاء عملها بطريقة مخالفة للدستور ، حيث ان الدستور اقر و جودها بالمادة (122) ، حيث ان الديمقراطية لا تعزز فقط عن طريق البرلمان بل عبر مجالس المحافظات المنتخبة محلياً من قبل مواطنين القاطنين فيها ، بل الاكثر من ذلك ضرورة توسيع دائرة الانتخابات لتشمل كل المناصب التنفيذية و القضائية .

3- ايجاد قانوني انتخابي منصف و عادل يضمن حقوق جميع الاصوات ، و العمل على معالجة المشاكل التي ادت الى العزوف الانتخابي ، و ايجاد وسائل من شانها تحقيق اكبر مشاركة في العملية الانتخابية الحالية و المستقبلية .

4- ضرورة انشاء منهج تحت عنوان (الوعي السياسي المجتمعي) ممكن يدرس في المراحل المتوسطة و المتقدمة لخلق مواطن صالح للديمقراطية ، كون الديمقراطية تحتاج ديمقراطيين اكثر من حاجتها الى افراد غير منتجين سياسياً .